



كلمة رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية

في حفل افتتاح الاجتماع الرابع والأربعين
لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية

مراكش، 5 أبريل 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين، رؤساء الوفود،

معالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية،

الضيوف الكرام،

أيها السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الحمد لله رب العالمين الذي تيسر لنا بفضلُه أن نلتقي ههنا اليوم في الاجتماع الرابع والأربعين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين.

إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن أرحب بكم جميعاً في الاجتماع السنوي الرابع والأربعين لمجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مراكش. وأود، نيابةً عن المملكة المغربية حكومة وشعباً، أن أرحب ترحيباً حاراً بجميع أعضاء الوفود.

وأرجو أن تسمحوا لي بالإعراب عن شكري وتقديري لرئيس البنك الإسلامي للتنمية، الدكتور بندر محمد حمزة حجار، على قيادته ومشاركته الفعالة في التخطيط والإعداد لهذا الاجتماع. كما أعرب عن تقديري لموظفي مجموعة البنك على جهودهم وتفانيهم، وكذلك لفريق التنظيم المحلي وللمتطوعين على ما قاموا به من تحضيرات ممتازة.

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها الضيوف الكرام،

في شهر أبريل من السنة الماضية، كانت التوقعات الاقتصادية العالمية واعدة على الرغم من الدرجة العالية من عدم اليقين. وقد أشارت التوقعات القصيرة المدة إلى تسارع نموّ كلٍّ من اقتصادات السوق المتقدمة والناشئة، ولاسيما اقتصادات البلدان الأعضاء في البنك. ولكن هذا الزخم ما لبث أن تلاشى بعد ذلك بسنة. ومن المتوقع أن يشهد النمو العالمي مزيداً من التطابق سنة 2019 بعد تباطئه إلى 3.7% سنة 2018. وهو تباطؤٌ يزداد جلاءً في الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، ففي الاقتصاد العالميّ الشديد الترابط، تصبح الدورات أكثر تزامناً في مختلف البلدان والمناطق. وإضافة إلى ذلك، يؤدي صعود سلاسل القيمة العالمية إلى تعزيز انتقال الصدمات عبر قنوات التجارة والاستثمار. وفي الواقع، تتخذ أحجام التجارة العالمية في كل من الصادرات والواردات اتجاهها نحو الانخفاض، وسط حالة تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين في السياسة العامة، وعودة التوترات التجارية. كما تضاءلت الاستثمارات الدولية، وما زالت تحت تهديد عدم اليقين في السياسة العامة.

وازدادت مظاهر الضعف على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى الصعيد المالي في العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية وسط تشديد الشروط المالية الناتجة عن تطبيع السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة. وقد أدى ذلك إلى تدفقات كبيرة من رأس المال إلى الخارج وإلى انخفاض قيمة العملات لعدد من الأسواق الناشئة، مما زاد من خطر الضائقة المالية. وقد يؤدي التوقف الأخير في ارتفاع أسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية إلى التلاعب بالتشديد المالي. ومع ذلك، تظل المخاطر مرتفعة، ولا سيما أن تراكم الديون بلغ مستويات غير مسبقة. ويقترَب الدين العالمي من 200 تريليون دولار، أي أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي في العالم. وبسبب طول فترة السياسة النقدية التيسيرية وتزايد العجز المالي، لم يبق تقريباً لدى واضعي السياسات في الاقتصادات الكبرى أي سلاح لمواجهة دورة هبوط جديدة.

لقد تباطأ النمو في البلدان الأعضاء في البنك سنة 2018، ومن المتوقع أن يظل دون المتوسط العالمي سنة 2019. وإذا كانت البلدان الآسيوية الأعضاء تواصل رفع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان الأعضاء في البنك، فإن هناك مناطق أخرى متأخرة عن الركب، ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف أداء مصدري السلع الأساسية. فمتوسط الزيادة السنوية، وهي 1.6% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أقل كثيراً من الأداء اللازم لتوفير فرص العمل وتخفيف وطأة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ويشير النمو السكاني السريع في البلدان الأعضاء، والنسبة الكبيرة للشباب وسط السكان، إلى أن بطالة الشباب ستظل المشكلة الكبرى التي تواجهنا نحن مقرري السياسات والجهات الفاعلة في مجال التنمية.

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها الضيوف الكرام،

لا تزال الهشاشة والصراعات تشكل تهديداً رئيساً لقدرة عدد كبير من البلدان الأعضاء على تحقيق أهم أهداف خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام 2030. فبحلول سنة 2030، يمكن أن يصبح نحو 80% من أفقر الناس في العالم في ظروف تتسم بالهشاشة (نصفهم على الأقل من البلدان الأعضاء في البنك). كما أدت عوامل الهشاشة إلى تدفق غير مسبوق للمهاجرين من البلدان المتضررة، ما تسبب في أكبر أزمة مهاجرين منذ الحرب العالمية الثانية.

وإن تواترت الكوارث الطبيعية الناجمة، إلى حد كبير، عن تغير المناخ ليسبب أيضاً الكثير من الأضرار المادية والبشرية، إضافة إلى مشقة لا توصف للأثرياء والفقراء. وتتكرر النوازل الجوية، المتمثلة في الأعاصير والفيضانات، في عدد متزايد من المناطق الساحلية، ولا سيما المدن، في حين يهدد الجفاف والتصحر الأمن الغذائي مجتمعاتنا. ومن شأن العجز عن تخفيف مخاطر تغير المناخ والتكيف معه أن يقوض المكاسب التي تحققت في مجالات التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، وتعزيز الازدهار في جميع البلدان الأعضاء في البنك.

وتضاف المشاكل الخطيرة التي ذكرتها آنفاً إلى المشكلات الهيكلية في اقتصاداتنا، وهو ما يتجلى على الخصوص في الاعتماد الشديد على الخارج:

- الاعتماد على صادرات المواد الخام، مما يعرض اقتصاداتنا لتقلبات الأسعار في أسواق السلع الأساسية، وللآثار السلبية للاقتصاد الكلي؛
- الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، ولاسيما الديون، مما يحد من الحيز المالي لدينا ويقيّد قدرتنا على الاستثمار.

وكما أننا نعاني من هذه المشاكل، فكذلك لدينا فرص رائعة. وتكمن هذه الفرص أولاً في وفرة الموارد الطبيعية، ومنها الأرض والطاقة المتجددة، التي لها بعد استراتيجي كبير في سياق عالمي حيث يهدد النمو السكاني السريع والاستهلاك المفرط للموارد العديد من النظم الإيكولوجية المعتمدة على الحياة. ثانياً، لدينا شباب، من الرجال والنساء، يتسمون بالحيوية والنشاط ويمكنهم توفير العمالة القيمة وريادة الأعمال إذا اكتسبوا المهارات وتوفرت لهم الحوافز المناسبة عن طريق نظام تعليمي شامل ذي صلة بالسوق وبيئة الأعمال. وأخيراً، فإن التوسع السريع في الطبقة المتوسطة، الذي يجتذب المكاسب الناتجة عن النمو الاقتصادي والتحول في العديد من البلدان الأعضاء، يُوجد طلباً كبيراً يجذب المنتجين والمستثمرين.

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها الضيوف الكرام،

إنّ شعار الاجتماع السنويّ لهذه السنة، وهو "التحول في عالم سريع التغير: الطريق لأهداف التنمية المستدامة"، يمنحنا إطاراً مناسباً للتصدّي لقضايا ذات أهمية استراتيجية للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية التي تشكل الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

وبالفعل، فالاقتصاد العالميّ يشهد تغيرات بالغة الأهمية، وهي تغيرات تسارعت وتيرتها في العقدين الماضيين. ولذلك أودّ أن أسلط الضوء على بعض هذه التغيرات الكبرى.

أولاً، إن التقدم السريع في الرقمنة والذكاء الاصطناعيّ والتكنولوجيا الحيوية التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ مما يدعى الثورة الصناعية الرابعة يتيح فرصاً كبيرة لتعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي. بيد أنه يطرح صعوبات كبيرة من حيث تطوير المهارات ويثير مخاوف من التدمير الهائل لفرص العمل ومن ارتفاع التفاوت في الدخل.

ثانياً، وفيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي، يحوّل الترابط القويّ عالمنا إلى "قرية عالمية"، يشتدّ فيها الوعي بالمنافع العامة العالمية والتفضيلات الاجتماعية والثقافية المشتركة. وهو ما يجعل التعاون العالميّ بين الأمم والمؤسسات شرطاً أساسياً للتصدي لقضايا مشتركة، منها تغير المناخ والأمن والسلامة.

أما الجانب الثالث الذي أودّ تسليط الضوء عليه، فهو تزايد أهمية الأسواق الناشئة في الاقتصاد العالمي. فقد ارتفعت حصة الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 37% سنة 1990 إلى 59% سنة 2018، وكان ذلك بفضل بعض البلدان الآسيوية (الصين والهند) أساساً. كما أثر هذا الاتجاه على مشهد التنمية الدولية بسبب تزايد نفوذ الصين وسط تعاظم وتيرة التعاون بين بلدان الجنوب.

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها الضيوف الكرام،

تشير تجربة الصين والهند، وكذلك تجربة بلداننا الأعضاء، ومنها ماليزيا وإندونيسيا وتركيا، إلى أن التحول نحو التصنيع هو السبيل إلى إيجاد إمكانات اقتصادية واسعة النطاق وإلى رفع مستوى معيشة السكان. ولا يمكن تحقيق هذا التحوّل إلا بتوفير الظروف المواتية لبيئة تجارية تنافسية تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي.

وفي هذا الصدد، أودّ أن أشيد بنموذج المشاركة الجديد الذي اعتمده "البنك الإسلامي للتنمية" والذي يركز على سلاسل القيمة العالمية. وأودّ كذلك أن أعرب عن ارتياحي لكون نموذج المشاركة الجديد هذا قد بدأ تنفيذه بإعداد سلسلة جديدة من "استراتيجيات الشراكة القطرية"، ولا سيّما مع الغابون والمغرب.

وإنّ تمكين البلدان الأعضاء من رفع مستواها في سلاسل القيمة العالمية وسيلة مجدية وملائمة نحو التحول الهيكلي اللازم للتغلب على أهمّ معوّقات تنميتنا، ولاسيما التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

وإدراكاً مني لأهمية التعاون بين بلدان الجنوب، أودّ أن أشجع "البنك الإسلامي للتنمية" على التفكير ملياً في سلاسل القيمة الإقليمية والتكامل الإقليمي. ولا بدّ من تعزيز التجارة والاستثمار فيما بين دول "منظمة التعاون الإسلامي" لإيجاد جهات إقليمية قوية قادرة على نيل حصص متزايدة في سلاسل القيمة العالمية الاستراتيجية وعلى توسيع فرص العمل لشبابنا.

وعلاوة على ذلك، يسعدني أن أعرب عن تقديري لما يبذله "البنك" من جهود في إطار "البرنامج الخماسي للرئيس" من أجل تحويل نموذج عمل المؤسسة نحو تلبية تطلعاتنا إلى زيادة الاهتمام بعملائنا وسدّ احتياجاتهم. وهو ما تجسّد في تعزيز اللامركزية، وترسيخ الحضور الميداني للموظفين. كما أعرب عن تقديري لمبادرات "البنك" الرامية إلى زيادة حجم الموارد المالية المتاحة لتمويل المزيد من المشاريع في البلدان الأعضاء ولضمان استدامته المالية الطويلة الأمد في الوقت نفسه.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى رؤية المزيد من الإنجازات والجديد من المبادرات لتعزيز وتطوير إنجازات "البنك الإسلامي للتنمية" في خدمة البلدان الأعضاء.

وفي الختام، أودّ أن أعرب - باسم المحافظين - عن أمني في أن يحقق هذا الاجتماع السنوي الرابع والأربعون نجاحاً كبيراً في جميع الجوانب وأن يشكّل مرحلة جديدة في تحوّل "البنك الإسلامي للتنمية" نحو تعظيم تأثيره في إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز التضامن، وتحقيق الازدهار المشترك في جميع البلدان الأعضاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.